اول مرة في تاريخ دكتاتوريات الشرق

طاغية العراق في مواجهة قاض عراقي

بغداد / المدى

والعالم كله يترقب ، بدأت يوم الأربعاء ١٩/١٠/٢٠٠٥ الجلسة الأولى من محاكمة صدام حسين التي اطلق عليها اسم (أم المحاكمات أو محاكمة القرن) والخاصة بقضية الدجيل حيث يحاكم صدام حسين وسبعة من مساعديه ورموز حزبه المنحل لاتهامهم بمجزرة في بلدة الدجيل عام ١٩٨٢ التي راح ضحيتها حوالي ١٤٨ شخصاً اثر تعرض صدام لمحاولة اغتيال عبر إطلاق النار على موكبه في البلدة المذكورة.

وعلى غرار ما فعله عند ظهوره الأول أمام هيئة التحقيق في الأول من تموز عام ٢٠٠٤ قال صدام حسين بأنه يحتفظ بحقه الدستوري كرئيس لجمهورية العراق، الذي بدا عليه الإعياء حين دخل قاعة المحكمة وهو يحاول الاحتفاظ بمشيته القديمة مرتديا بزة قاتمة بدون ربطة عنق حاملا بيده نسخة من القرآن الكريم، يرافقه حارسان. ثم قام القاضي رزكار محمد امين بالتعريف عن هوية صدام عندما ردد لكاتب الضبط (صدام حسين رئيس الجمهورية السابق) فاعترض صدام وقال بأنه مازال الرئيس الشرعي . وبعد الانتهاء من الإجراءات الأولية الخاصة بالتعريف بالمتهمين وتعريفهم بالتهم الموجهة إليهم ومعرفة موكليهم من المحامين قدم ممثل الادعاء العام مرافعته التي أدان فيها الجرائم المرتكبة من قبل المتهمين معتبراً المباشرة بإجراءات المحاكمة يوماً تاريخيا انتظره الشعب العراقي طويلاً، وأضاف أن فترة حكم الرئيس السابق شهدت مقتل أكثر من مليوني شخص سواء عن طريق الحروب أو لأمور سياسية أخرى كمجرد معارضة النظام. وبعد سرد بعض التفاصيل والمواضيع المختلفة اعترض محامو الدفاع وطلبوا من القاضي أن يقتصر الادعاء على القضية التي تبحثها المحكمة.. وقد وافق القاضي على الاعتراض. وبعد انتهاء مرافعة الادعاء بطلب تعديل رقم ضحايا الدجيل كما ورد في قرار الإحالة من (١٤٣) إلى (١٤٨) وان ذلك قد يكون نتيجة خطأ مطبعي. طلب محامو الدفاع تأجيل المرافعة فوافق القاضي وتم تحديد يوم ٢٨/ ١١ موعدا للجلسة الثانية.

وكان سير المحاكمة قد توقف لمدة عشر دقائق بعدما بدأت حوالي الساعة ١٢ بالتوقيت المحلي لمدينة بغداد بناء على طلب القاضي الذي أعلن أن المحكمة ستتوقف بسبب وجود عطل فني في أجهزة الصوت إذ لم يكن بالأمكان الاستماع بشكل واضح لمجريات سير المرافعة بسبب رداءة النقل التلفزيوني. وعقدت جلسة المحاكمة وهي الأولى لرئيس عربي سابق بحضور ٢٥ صحفيا من وكالات إنباء عربية وأجنبية تم اختيارهم بالقرعة، وسط إجراءات أمنية مشددة في المنطقة الخضراء وسط بغداد التي تضم السفارتين الاميركية والبريطانية ومقر الحكومة العراقية. وأفاد مصدر امني قبيل بدء المحاكمة أن قذيفتي هاون سقطتا على المنطقة الخضراء لم تسفرا عن وقوع أضرار. وكان حزب البعث المنحل قد دعا في بيان على الانترنت إلى إطلاق القذائف على القوات الاميركية والجيش العراقي.

المحكمة الجنائية العراقية العليا

تم تشكيل المحكمة الجنائية المختصة بقرار في العاشر من كانون الأول من عام ٢٠٠٣ أي قبيل اعتقال صدام حسين بثلاثة أيام فقط، ومن اختصاص هذه المحكمة التي عدل أسمها فيما بعد بقرار من مجلس الرئاسة العراقي إلى (المحكمة الجنائية العراقية العليا) النظر في الجرائم التي ارتكبها عراقيون بين ١٧ (تموز) ١٩٦٨، وهو تاريخ وصول حزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة، والأول من (أيار) ٢٠٠٣ سواء حدثت تلك الجرائم داخل العراق أو خارجه. بضمنها الجرائم التي ارتكبت خلال الحرب العراقية . الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) واجتياح الكويت (١٩٩٠-١٩٩١). ولأسباب أمنية تم الاحتفاظ وبسرية تامة على أسماء القضاة ومكان المحكمة حتى اللحظة الأخيرة من المحاكمة الأولى لصدام.

وتتألف المحكمة الجنائية العراقية العليا من خمسة قضاة، ومحكمة استئناف تضم تسعة قضاة إضافة إلى ٢٠ قاضي تحقيق. أما المدعون العامون، فيبلغ عددهم ٢٠ مدعياً يعملون بموجب عقود. ويمكن للمحكمة الجنائية بموجب قانونها المقر من قبل الجمعية الوطنية الانتقالية تعيين قضاة أجانب، وبإمكان رئيسها الاستعانة بقضاة غير عراقيين كمستشارين ؟مختصين في قضايا جرائم الحرب؟.

ومن صلاحيات المحكمة، النظر في قضايا الإبادة والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وانتهاك القوانين، وخصوصا استخدام المنصب لغاية (سياسية تؤدي إلى الحرب أو استخدام السلاح العراقي ضد بلد عربي). ويكلف قاضي التحقيق بجمع أدلة الإثبات. وبإمكان الموقوف الاستعانة بمحامين أجانب شرط أن يكون رئيس هيئة الدفاع عراقي الجنسية.

وإذا قرر رئيس قضاة التحقيق إن الأدلة كافية، يستطيع حينها توجيه الاتهام. وبإمكانه، بناء على طلب رئيس المحكمة، إصدار مذكرة توقيف أو إيداع (واتخاذ كافة الإجراءات الأخرى لإجراء المحاكمة كما يجب). ويجب إطلاع المتهم على الاتهامات الموجهة إليه. وتتخذ المحكمة قراراتها بالأغلبية. ويمكن للمتهم استئناف الحكم إذا كان هناك عيب في الشكل أو المادة يمكن أن يؤدي إلى خطأ قضائي. وإذا ارتأت محكمة الاستئناف إن الاعتراض مقبول، يمكن حينها إجراء محاكمة جديدة. ويجوز لمراقبين دوليين حضور جلسات المحاكمات التي تكون علنية إلا إذا قررت المحكمة عقد جلسات سرية.

وفي قضية الدجيل التي بدأت أولى جلساتها في ١٩ /١٠ دهش المتتبعون لسير المحاكمة التاريخية للرئيس المخلوع صدام حسين ومعاونيه كونها استهلت بقاض غير متوقع أظهر من الهدوء والموضوعية والأدب الجم في التعامل مع المتهمين، بمن فيهم صدام نفسه الذي أعدم آلاف الأكراد ، إلى جانب العرب. لكن القائمين على المحكمة، ومنهم القاضي أمين نفسه، لم يتفاجأوا بهذا الإجراء، ذلك إن اسم القاضي كان قد تحدد من قبل المحكمة منذ أكثر من عام، ودخل من اجل ذلك دورات تدريبية في بريطانيا لترؤس أول محكمة من نوعها في تاريخ العراق خاصة والعرب عامة، وهي محاكمة رئيس جمهورية سابق.

ويبدو أن الأبواب مشرعة أمام القاضي رزكار أمين للنطق في الجلسة الأخيرة بعقوبة الإعدام على أثنين في الأقل من المتهمين في قضية الدجيل خصوصاً أن العمل بعقوبة الإعدام التي كان بريمر قد جمدها أعيدت في نهاية حزيران من عام ٢٠٠٤ وكانت أول عملية إعدام نفذت بعد سقوط نظام صدام في الأول من أيلول من هذا العام ضد ثلاثة عراقيين أدينوا بأعمال قتل. والمصادقة على مثل عقوبات كهذه سالبة للحياة هي من صلاحيات رئيس الجمهورية ومع ذلك فأن الرئيس جلال الطالباني الذي كان قد وقع على عريضة تطالب بإلغاء عقوبة الإعدام أوكل إلى نائبه عادل عبد المهدي توقيع أول مرسوم بالإعدام. وهي عموماً لن تطبق في قضية الدجيل إلا بعد ثلاثين يوماً من الانتهاء من كل أشكال الاستئناف.

أهالي الضحايا في الدجيل يطالبون بإعدام صدام وأنصاره في تكريت يحتجون على محاكمته

في اليوم التالي للجلسة الأولى من المحاكمة في قضية الدجيل تظاهر المئات من سكان بلدة الدجيل مطالبين المحكمة بإعدام صدام حسين (قصاصا على ما اقترفت يداه) بحقهم. وتجمع المتظاهرون في وسط البلدة الصغيرة حيث شددت الإجراءات الأمنية تحسبا لأي طارئ رافعين لافتات كتب عليها (سكان قضاء الدجيل يطالبون بإعدام الطاغية صدام حسين) و(نطالب بإعدام صدام) و(اعدموا صدام حسين) و(الموت للمجرم). كما رفع المتظاهرون صورا لأقاربهم الذين قتلهم النظام البائد وهتف المتظاهرون (كلا كلا لبقاء صدام حيا). وطالب بعضهم (بإحضار بناته من الخارج لإعدامهن كما اعدم صدام أولادنا). ولا تزال آثار الخراب ماثلة في البلدة حيث قتل ١٤٨ شخصا. وهي أول ما يحاكم بشأنها صدام حسين مع سبعة من معاونيه. ولا يعرف احد في القرية مكان دفن جثث الضحايا رغم الكشف عن عشرات المقابر الجماعية منذ سقوط النظام في (نيسان) ,٢٠٠٣ وبعد مرور ٢٣ عاما على المجزرة طالب المتظاهرون أن يكشف صدام حسين عن المكان الذي دفنت فيه الجثث.

والى الشمال من الدجيل تظاهر عشرات من سكان مدينة تكريت التي ولد صدام حسين قربها في قرية العوجة وسط الصمت والتوتر في ملعب المدينة احتجاجا على محاكمة صدام . وانتشرت قوات الشرطة في المدينة إلا أنها لم تمنع تحركات المارة الذين ساروا بالعشرات في شوارع تكريت وهم يرفعون شعارات تؤيد صدام حسين

المتهمون في قضية الدجيل لم يعرفوا بأن صدام سيحاكم معهم والتقوا به في المحكمة للمرة الأولى منذ سقوط نظامه

تحدثت مصادر من داخل المحكمة الجنائية التي مثل أمامها الرئيس العراقي السابق صدام حسين وسبعة من مساعديه أن الجلسة الأولى للمحاكمة كانت أول فرصة لصدام للقاء أخيه غير الشقيق برزان التكريتي ونائبه طه ياسين رمضان وبقية المتهمين منذ اعتقاله قبل نحو سنتين. وأوضحت المصادر أن صدام عانق برزان الذي لم تكن تربطه به علاقة جيدة من قبل، وكان هذا أيضا هو اللقاء الأول بين صدام ونائبه السابق طه ياسين رمضان و الرئيس السابق لمحكمة الثورة عواد حمد البندر الذي اجلس إلى جانب صدام في قفص الاتهام.

وأضافت المصادر قائلة : أصيب كل من برزان ورمضان والبندر بالدهشة لوجود صدام بينهم إذ كانوا يعتقدون أن محاكمته ستجري منفردة والمحكمة لم تخبرهم من قبل بان صدام سيحاكم معهم وهم لم يكونوا يعرفون أين يوجد صدام فبالرغم من انه معتقل معهم في بناية واحدة إلا أنه لم يلتق بهم منذ سقوط نظامه ، بل أن بعض أركان النظام المعتقلين لم يصدقوا أن صدام لايزال حيا وانه معتقل، أو أنهم ربما لم يريدوا تصديق ذلك. وقالت المصادر ذاتها أن صدام حسين قال لحراسه عندما أجلسوه في قفص الاتهام ؟على كيفكم وباية.. أنا رئيسكم؟ فرد عليه احد أفراد الحرس ؟أنت مو رئيس ومو مهم مثل قبل، ثم ابتسم بعد أن أمرت المحكمة الحراس بعدم التحدث مع المتهمين

هيئة الدفاع عن صدام حسين تعلق تعاملها مع المحكمة الجنائية وتطلب نقل المتهمين إلى خارج العراق

بعد حادثة اغتيال الجنابي مباشرةً أصدرت هيئة الدفاع عن صدام حسين بياناً تضمن تعليق تعاملها بشكل تام مع المحكمة الجنائية محددين عشرة شروط لإنهاء المقاطعة منها: (إجراء تحقيق دولي محايد ومستقل وسريع في حوادث خطف وقتل محامي الدفاع وإحالة الجناة إلى القضاء ، وتوفير حماية شخصية للمحامين وعائلاتهم وعدم مداهمة منازلهم ومكاتبهم.

وفي بيان لاحق طالب محامو صدام حسين وأعضاء النظام السابق، بنقل المتهمين إلى خارج العراق، ضمانا لسلامتهم مما وصفوه بالخطورة الكبيرة على حياتهم. وأشار المحامون إلى الصعوبة التي يواجهونها أثناء زيارة موكليهم، لانعدام الأمن بعد مقتل أحد زملائهم. وكان مصدر رفيع في وزارة الداخلية قد ذكر بان وزارته مستعدة وبدون أي شروط لتامين الحماية لأي محام أو أي شخص آخر لكنه أضاف بأن أحداً لم يتقدم بطلب بهذا الخصوص حتى الآن. وفي معرض ردها على تعليق فريق الدفاع تعامله مع المحكمة الجنائية العليا وصفت الحكومة العراقية ذلك بمحاولة للتأثير على المحكمة وذكر ليث كبة المتحدث باسمها:(إن الحكومة تنظر إلى المقاطعة على أنها ضغط لا طائل من ورائه على المحكمة وعلى نهج العدالة وأن الحكومة تؤيد استقلال وشفافية المحكمة بالكامل، وأضاف أن المحكمة يجب أن تقرر كيفية الرد على قرار المقاطعة الذي أعلنه محامو الدفاع). وتابع قوله: (إن الخيارات الممكنة تشمل تعيين محامي دفاع جديد في المحاكمة).

وفاة شاهد الإثبات الرئيس ضد صدام حسين في قضية (مجزرة الدجيل)

في خطوة نادرة شهدها القضاء العراقي أعلنت المحكمة الجنائية العليا أنها سجلت إفادة شاهد إثبات قبيل وفاته بأسبوع متأثرا بمرض السرطان، وأفادت بان محامي الدفاع عن صدام ومعاونيه رفضوا الحضور بصحبة المحكمة رغم توفير (كافة الوسائل الأمنية التي تكفل نقلهم وإعادتهم بسلام وأمان). وقالت المحكمة في بيان لها انتقل ثلاثة قضاة من الهيئة الجنائية الأولى في محكمة الجنايات للمحكمة الجنائية العراقية العليا يوم ٢٠٠٥/١٠/٢٣ إلى مقر المستشفى التي كان يرقد فيها الشاهد وضاح إسماعيل خليل الشيخ وقد تم تدوين أقواله بخصوص جريمة الدجيل وبحضور هيئة الادعاء العام في المحكمة).

وأوضح البيان أن وضاح الشيخ (كان يعمل مدير الحاكمية (التحقيق والأدلة) في عام ١٩٨٢ عندما كان المتهم برزان إبراهيم الحسن يرأس جهاز المخابرات في تلك الفترة، وتعذر حضوره إلى مقر المحكمة كونه مريضاً وراقدا في احد المستشفيات).

وكان مصدر مقرب من المحكمة قد أعلن أن فريق المحققين استمع في إطار محاكمة الرئيس السابق إلى إفادة الشاهد (وضاح خليل الشيخ الذي أجلت المحكمة جلستها الأولى للاستماع إلى شهادته قد وثقت شهادته بصور وتم تدوينها على قصاصات الورق وبالتسجيل الصوتي). وأضاف إن سبب الإسراع في تدوين الإفادة (هو إصابة الشاهد بمرض خطير من المحتمل أن يودي بحياته في أي لحظة).

في الجلسة الثانية حضور محام قطري وآخر أمريكي

استؤنفت الجلسة الثانية من المحاكمة في قضية الدجيل يوم ٢٨/ ٢٠٠٥/١١ ، إذ وصل صدام الذي كان يرتدي قميصا أبيض وسترة داكنة ويحمل مصحفا في يده متأخرا عن موعد الجلسة. وحين سأله القاضي عن سبب تأخره، اعترض صدام على الطريقة التي أُحضر بها إلى المحكمة، وقال إنه اضطر بسبب توقف المصعد إلى صعود السلم (الذي لا يستطيع شخص شاب أن يصعده، وهو محرر اليدين فكيف بشخص مثلي.. مقيد اليدين ويحمل في يديه قرآنا).

وحافظ القاضي على نفس النبرة الهادئة المهذبة التي اتسم بها خلال مشادات سابقة مع صدام في الجلسة الأولى للمحاكمة، وأبلغه بأنه سيطلب من رجال الأمن مراعاة ذلك في المرة القادمة. وقال صدام (من أهم مقومات المتهم، وعندما يكون تحت إشراف المحكمة من حيث الشؤون الإدارية، أن يكون لديه قلم.. كيف للمتهم وليس صدام حسين فقط، أن يدافع عن نفسه وقد جرد من القلم والورقة). وأضاف(أنا لا أقصد الورقة البيضاء بل الأوراق التي فيها ملاحظاتي).

في بداية الجلسة، وافق القاضي أمين على السماح لوزيري العدل السابقين الأميركي رامزي كلارك والقطري نجيب النعيمي بالانضمام إلى فريق الدفاع عن صدام كمستشارين. ثم أمر القاضي رزكار أمين الادعاء بتقديم أدلته فعرضت على المحكمة لقطات فيديو لصدام يعود تاريخها إلى نفس اليوم الذي وقعت فيه المحاولة الفاشلة لاغتياله قرب الدجيل في (تموز) عام ,١٩٨٢ وأعيدت أكثر من مرة لقطات يظهر فيها صدام وهو يقف على جانب الطريق ويستجوب المشتبه بهم بنفسه عقب محاولة اغتياله؛ ومن بينها لقطة يأمر فيها معاونيه باصطحاب المشتبهين بعيدا واستجوابهم، كلا على حدة.

ثم عرضت المحكمة شهادة مسجلة للشاهد أدلى بها بعد أداء اليمين وتلاها القاضي أمين، وصف الشيخ رحلته للبلدة واكتشافه بضع جثث وسط أشجار النخيل حيث وقع الهجوم على موكب صدام. وقال انه استنادا إلى عدد فوارغ الأعيرة النارية التي عثر عليها في مكان الحادث، فانه يعتقد إن ما بين ٧ و١٢ شخصا شاركوا في محاولة الاغتيال، ولكنه أضاف بأن قوات الأمن ألقت القبض على المئات من سكان البلدة عقب الهجوم. وقال الشاهد (قوات الأمن التي حضرت إلى المدينة آنذاك ألقت القبض على المواطنين من دون حصر على مذهب معين.. كان بينهم عدد كبير من عشيرة الخزرج، وهم من السنة، وكذلك شملت (الاعتقالات) أفراداً من الشيعة... ومن مختلف الأعمار والأجناس وعوائل كاملة بأطفالها ونسائها وشيوخها وشبابها كان بينهم عدد من الهاربين من الخدمة العسكرية المسلحة). ومضى قائلا:(إن عددا ممن ألقي القبض عليهم في بلدة الدجيل آنذاك كان يناهز ٤٠٠ شخص تم توقيفهم واحتجازهم في مقر الحزب في الدجيل.. ثم نقلت العوائل في اليوم التالي إلى سجن أبو غريب). وأضاف الشاهد: (أن برزان التكريتي طلب منه بعد ذلك بأشهر نقل هؤلاء إلى محافظة المُثنى.. ولا أعرف ما الذي جرى لهم بعد ذلك).

ثم أعلن القاضي رزكار أمين بعد رفع الجلسة ساعة واحدة عن تأجيل المرافعة إلى جلسة مقبلة موعدها الخامس من كانون الأول لتمكين طه ياسين رمضان من تعيين محام جديد بعد أن رفض محامياً عينته له المحكمة، وتم رفض طلب محامي الدفاع خليل الدليمي بتأجيل المرافعة ٣٠ يوماً.

في الجلسة الثالثة

بدأت يوم ١٢/٥ الجلسة الثالثة من قضية الدجيل التي تتضمن اتهامات بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وذلك بإدلاء أول شاهد بإفادة حية أمام المحكمة. وقد شهدت الجلسة أجواء متوترة عندما جرت ملاسنة بين الشاهد احمد حسن محمد وبرزان إبراهيم التكريتي.

اعتلى الشاهد الأول المنصة ووصف الأحداث التي قادت إلى المحاكمة. وتحدث (أحمد حسن) المعروف عنه انه كان عضوا في حزب الدعوة الإسلامية عن الاعتقالات الجماعية التي جرت في الدجيل والوقت الذي قضاه في السجن، وعرض الشاهد صورا بدا أنها لأقاربه.

وظهر في الصور طفل يبلغ من العمر ١٤ سنة وقال : هل يبدو وكأنه مجرم حتى يستحق عقوبة الإعدام ؟. وأضاف : إن قوات أمنية عسكرية دخلت الدجيل وكان من بين الذين وصلوا إلى هناك برزان الذي كان يرأس جهاز المخابرات العراقية آنذاك (وكان يرتدي بنطلون جينز ويحمل سلاح (قناص) ومعه طه ياسين رمضان). وأكد : أن القوات العسكرية قامت بحملة اعتقالات عشوائية وجرى خلالها قصف للمدينة بالطائرات الهليكوبتر على البساتين والدور السكنية. وأضاف الشاهد : إن أكثر من ٥٠٠ من أبناء الدجيل وبينهم أفراد عائلته : اخذو إلى سجن الحاكمية التابع (للمخابرات)، وقال : احد أشقائي تعرض لصدمات كهربائية وللضرب أمام مرأى والدي الذي يبلغ من العمر ٧٧ عاما وقطعوا احد أصابعه. كانوا يقولون لنا لماذا لا تعترفون، ففي كل حال سوف تعدمون.

وتحدث الشاهد الثاني ويدعى جواد عبد العزيز عن قصف جوى بالمدفعية للبلدة عام ١٩٨٢ . وقد شكك أحد محامى دفاع صدام في شهادته قائلا (في وقت أحداث الدجيل كان عمر الشاهد عشر سنوات ولا ينبغى الاعتداد بشهادته) .

ثم اشتكى برزان من سوء حالته الصحية وقال للقاضي (انه يعانى من مرض السرطان ولا يتلقى العلاج الملائم، وقال انه لا يريد أن ينتهي به الأمر مثل محمد حمزة الزبيدي وخمسة آخرين من كبار أعضاء النظام السابق الذين قال أنهم توفوا في الحجز

وبمجرد إعلان القاضي رفع الجلسة صرخ برزان (احكمونا بالإعدام وخلصونا)

وعشية استئناف المحاكمة قال مسؤلون في المحكمة أن عضوا في الهيئة المؤلفة من خمسة قضاة تنحى، مشيرا إلى احتمال وجود تضارب في المصالح لأن احد المتهمين مع صدام له صلة بقتل شقيق القاضي. وقال المسئولون أن قاضيا بديلا شغل مكانه في هيئة المحكمة .

الشاهدة (أ) تقول لصدام :(أهكذا تعامل الماجدة؟)

في الجلسة الرابعة ضمن قضية الدجيل ١٩٨٢ أدلت امرأتان بشهادتيهما وقالتا أنهما سجنتا مع أفراد عائلتيهما .

ورفعت الجلسة لمدة ٤٠ دقيقة بعد قليل من بدئها لتسوية مشكلة متعلقة بصوت المرأة الأولى التي كانت تدلي بإفادتها. ثم تابعت تقديم إفادتها بعد التوقف وقدمت على أنها (الشاهدة أ) من دون ذكر اسمها الحقيقي أو الكشف عن وجهها بناء على طلبها حيث وقفت وراء ساتر، كما جرى تعديل نبرات صوتها تجنبا للتعرف على هويتها.

وكان القاضي رزكار أمين رئيس المحكمة قد قرر قبل ذلك قطع الصوت عن قاعة الصحافيين كي تتمكن هذه المرأة من الإدلاء بشهادتها من دون اللجوء إلى تغيير صوتها بشكل اصطناعي بعد أن اشتكى محامو الدفاع من عدم فهم ما تقوله.

وكانت الشاهدة قد روت قبل التوقيف كيف أن قوات صدام حسين اعتقلت شقيقها وأفرادا آخرين من عائلتها في الدجيل عام ,١٩٨٢ وبكت وهي تروي كيف أجبرها محقق عقب احتجازها على التجرد من ملابسها في الحجز فيما كان خمسة ضباط يراقبونها. وقالت (أرغموني على خلع ملابسي ورفعوني من أقدامي إلى الأعلى وبدأوا يضربوني بالصوندات) ، ثم عذبوها بالصدمات الكهربائية. بعد ذلك ألقي بها في غرفة صغيرة بها ضوء أحمر فحسب حيث كانت تستخدم حذاءها كوسادة، مضيفة أنها خضعت للاستجواب لأسابيع.

وقالت إن الحراس منعوها من مساعدة امرأة على الولادة حتى بالرغم من أن الرضيع كان محشورا بين رجليها. وجلس صدام دون إبداء أي رد فعل إزاء هذه الشهادة. مكتفياً بتدوين ملاحظات على دفتر كان بحوزته محافظا على هدوئه.

وحتى عندما وجهت الشاهدة الكلام له قائلة (أهكذا تعامل الماجدة العراقية ؟) لم ينفعل، وفي نهاية إفادتها سأل القاضي أمين الشاهدة المشتكية عن الجهة التي تشتكي عليها فقالت (ضد صدام حسين ومن عاونه)، مشيرة إلى أن رئيس الجمهورية يجب أن يكون (حامي الشعب)، لكنه (وضع كل هؤلاء الناس في السجون، وقد تعرضوا لكل ما تعرضوا إليه من تعذيب بأمر منه .)

أما الشاهدة الثانية فقد نودي عليها باسم (ب) ووقفت أيضا خلف الستار. وقالت أنها من مواليد ١٩٣٧ من الدجيل تم اعتقالها مع زوجها وأطفالها السبعة، وهم خمس بنات وولدان، لمدة أربعة اشهر في عام ١٩٨١ أي قبل أحداث الدجيل. وعندما بدأت تدلي بإفادتها كان الصوت رديئا جدا فقررت الكلام بعيدا عن المايكروفون مما دفع محامي الدفاع إلى الاحتجاج لان الصوت كان ضعيفا وغير مفهوم. وهنا أيضا قرر القاضي أمين إنزال الستارة وقطع الصوت لمنع الصحافيين من مشاهدة أو سماع ما يدور داخل القاعة وذلك لتمكين الشاهدة من الخروج من وراء الستار والكلام مباشرة أمام محامي الدفاع والمتهمين الثمانية. وكان مصدر أميركي قريب من المحكمة الجنائية العراقية العليا، قد أكد بأن جلسات المحاكمة ستستمر أربعة أيام هذه المرة (في حال لم يقع أي حادث طارئ). وهناك احتمال بان تؤجل عملية المحاكمة مرة ثانية حتى لا يتم التأثير على أجواء الانتخابات التشريعية المقررة في منتصف كانون الأول.

وكانت هذه الجلسة التي أدلى فيها خمسة شهود بشهاداتهم بينهم امرأتان استغرقت نحو خمس ساعات ونصف لذلك طلبت هيئة الدفاع إرجاء المحاكمة للسماح للمتهمين بالاستراحة ، لكن القاضي رفض، مؤكدا الاستماع إلى شاهدين وقال : (سنقرر بعد ذلك موعدا جديدا لمتابعة المحاكمة).

بغياب صدام شاهدان جديدان في الجلسة الخامسة

رفعت المحكمة الجنائية العراقية ، جلساتها حتى ٢١ من كانون الأول بعد الجلسة الخامسة التي قاطعها صدام. وأعلن القرار رئيس المحكمة القاضي رزكار محمد أمين في ختام الجلسة التي أدلى خلالها شاهدان بإفادتيهما بشأن قضية الدجيل ، واستؤنفت جلسات المحاكمة متأخرة عدة ساعات عن موعدها المعتاد بسبب تنفيذ صدام لتهديده الذي أطلقه في نهاية الجلسة الرابعة بمقاطعة المحاكمة، إذا لم تحقق مطالبه، وبينها تأجيل المحاكمة ووقف ما وصفه بمعاملة سيئة له ولمعاونيه في السجن.

وبدأت الجلسة الخامسة عند الساعة الثالثة و١٠ دقائق بعد الظهر بتوقيت بغداد . وقال خليل الدليمي، محامي صدام الرئيسي متحدثا للقاضي أن صدام سيتغيب عن الجلسة. (وأنا هنا أتحدث عنه) وقال القاضي أمين (المحكمة ستستمر في إجراءاتها وستحيط المتهم علما بما يتم من مجريات أثناء غيابه، ، ثم نادى على الشاهد الأول.

وحمل الشاهد اسم (و) ، وهو الشاهد السادس بعد أن استمعت المحكمة في الجلسة السابقة إلى خمسة شهود .

واستخدمت المحكمة الحروف الأبجدية في تعاملها مع الشهود الذين لم تظهر صورهم أمام كاميرا التلفزيون، وهو إجراء قالت عنه المحكمة انه لدواع أمنية. وقال الشاهد (و) انه اعتقل في اليوم الأول لأحداث الدجيل وان رجال الأمن اخبروا والده عند اعتقاله انه (لن يغيب أكثر من عشر دقائق). وأضاف انه تعرض (لشتى أنواع التعذيب لمدة ٧٠ يوما على يد رجال المخابرات) الذين كان يشرف عليهم برزان التكريتي .وتابع انه نقل (بعد ذلك إلى سجن (أبو غريب) حيث وصل بنا الجوع إلى مرحلة طلب احدنا إما ذبحه وإما إطعامه).

وكعادته تدخل برزان مرارا مقاطعا الشاهد، طالبا أسماء الضباط الذين اشرفوا على تعذيبه، فتدخل رئيس المحكمة طالبا منه (عدم مقاطعة الشاهد).

ولم يؤثر غياب صدام حسين كثيراً على المحاكمة التي يمكن من حيث المبدأ أن تمضي دون حضور المتهمين ماداموا قد حضروا جلسات سابقة وهنالك موكلون عنهم ومع ذلك أكد الدليمي من خلال تصريحات بعد هذه الجلسة على أن صدام سيحضر الجلسة القادمة يوم ٢١/ ١٢,

صدام يؤدي صلاة الظهر بينما الشاهد يدلي بشهادته

في الجلسة السادسة التي استؤنفت يوم الاربعاء المصادف ٢١ / ١٢ تحدث الشاهد علي محمد حسن الحيدري (٣٧ عاما) عن عملية اعتقاله هو وعائلته . وقال الحيدري انه تم توقيفه هو واخوته واخواته السبع ووالداه في مقر المخابرات مدة ٧٠ يوما واضاف : تعرضنا لشتى انواع التعذيب ، نساء ورجالا ، منها الصدمات الكهربائية وعانينا الجوع والعطش والمرض واستهتار الحراس واوضح : عمري كان ١٤ عاما ولم يحقق معي ولم اقدم لاي قاض او مسؤول وتدخل صدام حسين مطالبا رئيس المحكمة السماح له والاخرين باداء صلاة الظهر فرد عليه القاضي : سنكمل الاستماع لافادة الشاهد . وقام صدام حسين حينئذ وادى الصلاة وهو جالس قرابة عشر دقائق فيما كان الشاهد يواصل الادلاء بافادته .

وفي الجلسة السابعة التي جرت الخميس ٢٢/ ٢١ استمعت المحكمة لشهادتين لشخصين رفضا الظهور امام وسائل الاعلام وخصتا مجريات حادثة الدجيل.

وقد قررت المحكمة الجنائية العراقية العليا تاجيل جلسات محاكمة صدام ورموز نظامه الى الرابع والعشرين من كانون الثاني بناء على طلب هيئة الدفاع.

كان كراج النهضة الرئيسي في بغداد هدفا لمرتين لهجمات الارهابيين العشرات من المسافرين والعاملين المدنيين في الكراج من فقراء بغداد والمحافظات ذهبوا ضحية لهذا العنف الوحشي.